مؤشر سوق دبي المالي يتجاوز 4000 نقطة

محللون: السيولة المحلية والخليجية تدعم مؤشرات الأسهم المحلية في كسر حواجز جديدة

سوق دبي في المقدمة

تدعم السيولة المحلية والخليجية التي تواصل تدفقها على أسواق المال المحلية مؤشرات الأسهم لكسر حواجز نفسية جديدة، هي الأعلى منذ ستة أعوام ونصف العام، بحسب محللين ماليين ووسطاء.

وأكد هؤلاء أن السيولة التي وصلت إلى أعلى مستوياتها تقف وراء موجة الصعود التي تشهدها أسواق الأسهم منذ بداية العام، وتدعم المؤشرات في احتواء موجات جني الأرباح التي يقوم بها المستثمرون الأجانب غير العرب، بعد تحقيق مكاسب قياسية طيلة الفترات السابقة.

وحصدت الأسواق بنهاية تداولات الأسبوع الثاني من الشهر الحالي مكاسب جديدة بقيمة 24.3 مليار درهم، جراء ارتفاع مؤشر سوق الإمارات المالي بنسبة 3.4 في المئة ، محصلة ارتفاع سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 3.6 في المئة ، وسوق دبي المالي بنسبة 4.2 في المئة.

وتوقع المحللون أن تدعم نتائج الشركات وتوزيعات أرباحها والتي جاءت في غالبيتها أعلى من التوقعات موجة الصعود الحالية التي يتوقع استمرارها حتى الربع الأول من العام، حيث تدخل الأسواق وقتها مرحلة ترقب لنتائج الشركات الفصلية والتي ستحسم مسار الأسواق لبقية العام.

وأجمعوا على أن الأسواق قادرة على احتواء أية عمليات تصحيح مقبلة خصوصاً وأنها كسرت حواجز نفسية قوية فوق 4000 نقطة لسوق دبي المالي، مدعومة باستمرار تدفق السيولة، مما يساعد على ألا تكون موجات التصحيح طويلة.

دورة قياسية لرأس المال

وقال محمد علي ياسين العضو المنتدب لشركة أبوظبي الوطني للاوراق المالية، إن دورة رأس المال في أسواق الأسهم المحلية وصلت إلى أعلى مستوياتها، ويتضح ذلك من خلال ملاحظة أن المستثمرين الذين يقومون بعمليات جني أرباح لا يخرجون بأموالهم من الأسواق، بل يعودون للشراء من جديد، ويشجعهم على ذلك عدم وجود منتجات استثمارية بديلة يمكن أن تحقق عائدا مجزيا كما تحققه الأسهم، حيث تبقى الفوائد على الودائع المصرفية في أدنى مستوياتها.

وأضاف أن هذا الأمر يساهم في قلة المعروض من الأسهم مقابل استمرار الطلب النشط، ويعني ذلك أن السيولة تستمر في التدفق على الأسواق، ويتوقع أن ترتفع وتيرتها خلال الفترة المقبلة، مع استحقاقات توزيعات الأرباح النقدية التي ستقرها الجمعيات العمومية للشركات، وتوفر سيولة إضافية في أيدي المستثمرين ستعود غالبيتها من جديد للاستثمار في أسواق الأسهم، مما يزيد من نشاط الأسواق.

وأفاد بأن الشراء القوي الذي تعيشها الأسواق حاليا، يأتي من كافة شرائح المستثمرين أفراد كبار وصغار، ومن مضاربين ومؤسسات مالية استثمارية محلية وأجنبية، وهو ما يقف وراء الارتفاعات القياسية للأسواق منذ بداية العام بأكثر من 16 في المئة لسوق دبي المالي، ويحافظ السوق على صدارته منذ العام الماضي، كأفضل الأسواق أداء بين أسواق المال في المنطقة.

وقال ياسين: «إن ما يقلق بعض المستثمرين والمحللين الماليين على السواء، ليس في عملية الصعود المستمر بل في سرعة الصعود، فالجميع يحاول الدخول بسرعة للاستفادة من توزيعات الأرباح سواء كانت نقدية أو أسهما منحة، مما يساهم في ارتفاعات سريعة لمؤشرات الأسواق».

وأضاف أن ريع الأسهم رغم ارتفاع الأسعار تعتبر مجزية مقارنة بالعائد على الودائع المصرفية، حيث يتراوح ريع الأسهم بين 4.25 في المئة إلى 4.60 في المئة على أسهم عدة من أسهم قطاع البنوك، ويشير ذلك بوضوح إلى أنه في ظل انخفاض أسعار الفائدة المصرفية، وكلفة الاقتراض من البنوك، فإن الدورة الإيجابية النشطة في أسواق الأسهم المحلية ستتواصل للعام الحالي وربما لسنوات. وأفاد أن نتائج الشركات للربع الأول ربما تساعد على تقييمات أفضل للأسهم، خصوصا وأن مكررات ربحية بعض الأسهم أصبحت مرتفعة، لكن إذا استطاعت الشركات أن تظهر نموا في أرباحها للربع الأول يتراوح بين 15 إلى 20 في المئة فإنها قد تبرر الارتفاعات السعرية الحالية.

وحول نوعية المستثمرين الحاليين قال ياسين، إن كافة شرائح المستثمرين ومن مختلف الجنسيات يقبلون على الشراء، حيث تدخل الأسواق سيولة جديدة كل يوم، لكن الملاحظ أن السيولة المحلية والخليجية بالتحديد سواء من مستثمرين أو أفراد أو مؤسسات مالية وصلت إلى معدلات مرتفعة للغاية، وتعتبر هذه السيولة العامل الرئيسي والأساسي وراء الارتفاعات الحالية والتي مكنت سوق دبي المالي من تجاوز مستوى 4000 نقطة.

وأشار إلى انتشار الشائعات في الأسواق ويتوقع أن تزداد وتيرتها خلال الفترات المقبلة، مع اقتراب الجمعيات العمومية من الانعقاد، وتركز على أسهم شركات بعينها، بدعوى أن مجالس إدارتها قد تعدل توصيات توزيعات الأرباح أو تعتزم فتح الباب أمام الأجانب لتملك أسهمها.

وأضاف: «هذه الشائعات تلقى قبولا لدى شرائح كبيرة من المستثمرين، مما يساهم بدوره في استمرار تدفق السيولة للأسواق».

وحول توقعات دخول الأسواق في موجة تصحيح حقيقية، قال ياسين إن الكل يتحدث عن تصحيح ضروري للأسواق، لكن في ظل تدفق السيولة وغياب البدائل الاستثمارية، من المستبعد حدوث عمليات تصحيح قوية ولفترات طويلة، لأن السيولة الضخمة قادرة على احتواء أية عمليات تصحيح متوقعة.

وأضاف أن السيولة المحلية والخليجية تساند الأسواق أمام عمليات جني الأرباح التي يقوم بها في المرحلة الحالية المستثمرون الأجانب الذين قد يجدون أنفسهم مضطرين للعودة للأسواق بالشراء عند مستويات أسعار أعلى مما باعوا بها، بسبب نشاط الأسواق واستمرار صعودها.

وبين أن المحفز الرئيسي للفترة الحالية يتمثل في توزيعات أرباح الشركات وتوزيعاتها وستستمر حتى شهر مارس المقبل، تترقب الأسواق بعدها نتائج الربع الأول والتي ستحسم مسار الأسواق لبقية العام، بحيث لو جاءت الأرباح أفضل وبنسب نمو تتراوح بين 10 إلى 15 في المئة مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، فإنه يمكن للأسواق أن تواصل نشاطها حتى موعد انضمامها إلى مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية الناشئة في مايو المقبل.

دعم السيولة المحلية

من جانبه قال جمال عجاج مدير مركز الشرهان للأسهم والسندات، إنه ليس هناك سهم واحد يقود ارتفاعات الأسواق، حيث يأتي الدعم من كافة الأسهم القيادية سواء كانت عالية أو منخفضة القيمة السوقية.

واتفق مع ياسين في أن المستثمرين الذين يقومون بعمليات جني أرباح لا يخرجون من الأسواق بل يعودون لشراء الأسهم من جديد، خوفا من فوات الفرص التي قد لا تتوافر مرة أخرى نتيجة لاستمرار الارتفاعات، وتسجيل الأسهم مستويات سعرية جديدة ربما يكون من الصعب التراجع عنها.

وأكد أن توزيعات الأرباح التي أعلنت من قبل عدد من الشركات تعتبر مجزية، وتقف وراء استمرار النشاط في الأسواق، إضافة إلى محفزات أخرى تتمثل في الأداء الاقتصادي العام في الدولة، واستقرار أسعار النفط، وحصول الشركات العقارية على مشاريع جديدة، وهو ما لوحظ في سهم أرابتك الذي يتفاعل بقوة مع كل إعلان من الشركة عن مشاريع جديدة.

185 مليون درهم أرباح «دريك آند سكل» خلال 2013

أعلنت «دريك آند سكل إنترناشيونال» عن تسجيل السنة المالية 2013 أرباحا صافية بقيمة 185 مليون درهم إماراتي وإيرادات بقيمة 4.9 مليارات درهم إماراتي، بنمو ملحوظ قدره 61 في المئة و47 في المئة على التوالي مقارنة بالعام 2012. وبالمقابل، وصلت «ربحية السهم الواحد» «EPS» إلى 0.074 درهم مقارنة بـ 0.042 درهم خلال العام 2012. ويأتي النمو اللافت في إجمالي الإيرادات مدفوعاً باتساع نطاق العمليات التشغيلية ضمن السوق السعودية والإمارانية، والتي بلغت مساهمة كل منهما 58 في المئة و 29 في المئة على التوالي.

وساهمت الأعمال الهندسية والمقاولات العامة في تحقيق 43 في المئة و 28 في المئة من إجمالي صافي الأرباح التي تم تسجيلها خلال السنة المالية 2013، في حين حققت العمليات التشغيلية ضمن قطاع النفط والغاز نتائج إيجابية على صعيد ترسيخ حضور «دريك آند سكل إنترناشيونال» في جنوب العراق وزيادة المساهمة السنوية في صافي الدخل بمعدل 29 في المئة.

وتواصل «دريك آند سكل إنترناشيونال» زيادة حصتها السوقية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتزامن مع الإعلان عن الفوز بعقود مشاريع ضخمة بقيمة إجمالية وصلت إلى 7.5 مليارات درهم إماراتي في العام 2013 مقارنة مع 5.2 مليارات درهم في العام 2012. ولا تزال منطقة الخليج العربي محافظة على مكانتها الطليعية كسوق رئيسية ذات فرص نمو واعدة بالنسبة لـ «دريك آند سكل إنترناشيونال»، مع بقاء السعودية والإمارات وقطر في موقع الصدارة من حيث العقود الجديدة خلال العام 2013 بنسبة 42 في المئة و18 في المئة و11 في المئة على التوالي.

خلدون الطبري

وتسير الخطط التوسعية الطموحة في منطقة شمال أفريقيا وفق الجدول الزمني المحدد، لا سيّما في ظل الزخم القوي الذي تشهده السوق الجزائرية على مستوى العقود الجديدة التي تمثل 11 في المئة من إجمالي العقود التي فازت بها «دريك آند سكل إنترناشيونال» خلال العام 2013. وبالمقابل، لا تزال استراتيجيات التوسعة في منطقة المشرق العربي تدريجية نسبياً، في الوقت الذي يتزايد فيه الاهتمام بالسوق الأردنية التي تستحوذ على 12 في المئة من إجمالي عقود المشاريع الجديدة للعام 2013 عقب الفوز بمشروع «سرايا العقبة» و«فندق سانت ريجيس». ووصلت قيمة المشاريع قيد التنفيذ إلى مستوى قياسي عند 12 مليار درهم، مسجلة نمواً سنوياً بمعدل 36 في المئة. ونجحت السعودية والإمارات في الحفاظ على موقع الريادة باعتبارهما من أبرز الأسواق المساهمة في توسيع محفظة المشاريع قيد التنفيذ بمعدل 42 في المئة و18 في المئة على التوالي بحلول 31 ديسمبر 2013.

وتعليقاً على النتائج المالية، قال خلدون الطبري، الرئيس التنفيذي لـ «دريك آند سكل إنترناشيونال»: «شكل العام 2013 محطة هامة شهدت تحقيق العديد من الإنجازات الرائدة على كافة المستويات. وبالتأكيد، لم تكن إنجازاتنا المتلاحقة لتتحقق لولا الجهود الحثيثة المبذولة من فريق عملنا الذي يضم نخبة من الكفاءات عالية المستوى التي تمثل القوة الدافعة لنجاحنا ضمن الأسواق الإقليمية والدولية. وسنواصل بلا شك العمل وفق رؤيتنا المؤسسية لإنجاح خططنا التوسعية الطموحة والوصول إلى مستوى جديد من التميّز التشغيلي ومواصلة مسيرة النمو على المدى الطويل.»

رغم خروجها من أطول فترة انكماش «منطقة اليورو» تعاني هشاشة التعافي الاقتصادي رغم تحسن النمو خلال الربع الأخير

ضعف في أداء الاقتصاد الأوروبي

سجل النمو في «منطقة اليورو» الذي يعاني ضغط البطالة والمهدد بالانكماش المالي، تسارعا طفيفا في نهاية 2013 على ما يبدو في مؤشر إلى انتعاش ما زال هشا.

ونشر المكتب الأوروبي للإحصاءات «يوروستات» أمس، التقديرات الأولى لإجمالي الناتج الداخلي في منطقة اليورو في الفصل الرابع من 2013. وبحسب معظم المحللين، فإن اقتصاد منطقة اليورو تحسن بنسبة 0.2 في المئة لفترة أكتوبر إلى ديسمبر بعد نمو بنسبة 0.1 في المئة في الفصل الربع الثاني.

وجاء إجمالي الناتج الداخلي في اكبر اقتصادين في منطقة اليورو، افضل مما كان متوقعا إذ بلغ 0.4 في المئة في المانيا و0.3 في المئة في فرنسا، فيما جاء التحسن في إيطاليا اقل مع زيادة من 0.1 في المئة.

واستفاد النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو في نهاية 2013 من دفع بسيط في القطاع الصناعي، كما يقول المحللون في كابيتال ايكونوميكس. ونما الإنتاج الصناعي بنسبة 0.3 في المئة في الفصل الرابع.

وفي المقابل يشكل التراجع الكبير في مبيعات التجزئة إشارة اقل تشجيعا، وتعكس على ما يبدو ضعف الاستهلاك الذي يمثل المحرك الأخر للنمو مع الصادرات. واعتبرت شركة أوريل للوساطة، أن أرقام إجمالي الناتج الداخلي ستؤكد بشكل عام سيناريو النهوض التدريجي للنشاط في منطقة اليورو، وإن كان المستوى الذي سبق فترة الانكماش لن يتم بلوغه بعد.

وخرجت منطقة اليورو في الفصل الثاني من العام الماضي من أطول فترة انكماش في تاريخها امتدت 18 شهرا.

وقالت شركة أوريل، إن مستوى من النشاط لا يزال اضعف مما كان عليه قبل خمس سنوات، إن القدرات الإنتاجية غير المستخدمة ما زالت مستمرة بالدرجة الأولى في سوق العمل، في حين ما زال معدل البطالة ينقلب في مستويات قياسية من حوالي 12 في المئة في منطقة اليورو.

وتبقى منطقة اليورو متأخرة مقارنة ببريطانيا التي تتمتع بوضع سليم مع نمو من 0.7 في المئة في نهاية 2013 و1.9 في المئة لمجمل العام. وبالنسبة إلى العام الحالي، فإن بنك انجلترا المركزي رفع توقعاته للنمو، ويتوقع زيادة إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 3.4 في المئة.

«نفط الهلال»: الاستثمارات الصناعية القائمة والمخطط لها ستضاعف الحاجة لمصادر طاقة إضافية

قال تقرير نفط الهلال تكشف الحاجة إلى زيادة الاستثمارات الصناعية على الرغم من اختلاف حجمها، صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، وأسوة بالدول الصناعية المتقدمة اعباء ومتطلبات جديدة ومتجددة باستمرار على مستوى توافر مصادر الطاقة من المصادر التقليدية وغير التقليدية، بالإضافة إلى الحاجة إلى تطوير البنى التحتية وإعداد الكوادر البشرية المدربة، والجدير ذكره هنا أن دول المنطقة تتجه نحو زيادة الاستثمارات الصناعية كبيرة الحجم، ذلك أن نسبة كبيرة من القطاع الصناعي لدى دول المجلس يتركز على المنشأة الصناعية متوسطة وصغيرة الحجم والتي تساهم بنسبة لا تتجاوز 30 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، فيما يقدر حجم الاستثمارات المتركزة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة لدى دول المجلس بمبلغ 14 مليار دولار في نهاية العام 2012، وتتزايد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودورها في تنشيط القطاع التجاري وزيادة الانتاج من كافة القطاعات وتخفيض معدلات البطالة لدى دول المنطقة، اذا ما نجحت الصناعة في زيادة حصتها من الاسواق العالمية.

وأضاف التقرير في السياق فقد أظهر تقرير خاص صادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عن تجاوز حجم الاستثمارات التراكمية لدى قطاع الصناعة مستوى 220 مليار دولار، تستحوذ منها المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة على ما يقرب 86 في المئة ، فيما تتركز الصناعات الكبيرة لدى قطاعات البتروكيماويات وصناعة الحديد والالومنيوم. ويحتل القطاع الصناعي المرتبة الاولى من حيث التخطيط والتوسع وزيادة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وذلك بهدف رفع الطاقة الانتاجية لدى القطاع الصناعي خلال السنوات القليلة القادمة، ذلك أن القطاع الصناعي يصنف ضمن القطاعات التي يتوفر لديها الكثير من فرص النجاح والتوسع، وفي السياق فقد أظهر تقرير صادر عن وزارة الصناعة والتجارة السعودية أن عدد المصانع العاملة في المملكة قد ارتفع بنهاية العام 2013 ليصل إلى 6500 مصنع، وباستثمارات وصلت إلى 880 مليار ريال سعودي، لتنمو بنسبة تجاوزت53 في المئة خلال العشرة سنوات الاخيرة، كما ومن الممكن تعميم هذا النمو على كافة دول المجلس خلال نفس الفترة.

وتابع سيفرض التركيز الاستثماري المسجل من قبل القطاع الخاص والحكومي تحديات جديدة على حجم الاستهلاك من الطاقة في الوقت الحالي وخلال الفترة القادمة، فيما سيمثل الحفاظ على تنافسية المنتجات لدى الاسواق العالمية الحفاظ على تكلفة مدنية تشكل تكلفة الطاقة أهم بنودها، وبالتالي فإن أي ارتفاع في أسعار الطاقة او صعوبة توفيرها سيؤدي في المحصلة إلى ارتفاع مخاطر الاستثمار لدى القطاع الصناعي وتسجيل خسائر كبيرة على الاستثمارات القائمة في الوقت الحالي.

وبين التقرير في مقابل ذلك، تسعى دول المجلس إلى تخفيض حجم استهلاكها من الطاقة على المستوى المحلي بشكل دائم، من خلال سن قوانين حديثة تعمل على خفض معدلات الاستهلاك، بالإضافة إلى إدخال التقنيات التي تعمل على ضبط وترشيد الاستهلاك لدى كافة القطاعات، وهذا يتعارض مع خطط التوسع المخطط لها على القطاع الصناعي بشكل خاص والقطاعات الانتاجية بشكل عام، وفي السياق يتوقع أن ينمو الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة 9 في المئة سنويا حتى العام 2020، الامر الذي سيشكل ضغطا كبيرا على حجم الغاز المنتج والقابل للتصدير عند هذا المستوى من الاستهلاك، وبالتالي وفي ظل هذا المستوى من الاستهلاك، تبدو الحاجة ملحة للبحث عن مصادر طاقة إضافية، ويتوقع أن تشكل الطاقة الصخرية مخرجا آمنا للقطاع الصناعي على المدى المتوسط، تعمل على استقرار أسعاره والحد من تطاقات التذبذب وبالتالي المساهمة في دعم الصناعات التي تعتمد على الغاز الصخري، في حين سيكون لزاما على الاطراف ذات العلاقة، إيجاد الحلول المجدية لتجاوز التحديات المتصلة بتنفيذ خطط التوسع على القطاعات الانتاجية وتوفير مصادر الطاقة بشكل دائم وباسعار تنافسية.

قالت شركة كوجاس الكورية الجنوبية إنها رفعت إلى الحكومة الكورية خطة لبيع حصة في حقل عكاس العراقي للغاز عام 2015 أو في وقت لاحق.

وتتعرض شركات الطاقة الكورية الثلاث التي تديرها الدولة ومن بينها كوجاس لضغوط شديدة من الحكومة الجديدة في البلاد للتخلص من بعض أصولها وسداد ديونها بحلول عام 2017.

وقالت مصادر في تلك الشركات إنها أرسلت إلى الحكومة خططا لبيع الأصول وتنتظر موافقتها.

وأعلنت «سيمنس» للطاقة عن فوزها بعقد طويل الأمد، تُقدم من خلاله خدمات الصيانة لمحطة كهرباء بيجي العاملة بالغاز الطبيعي. وتقع المحطة ذات السعة الإجمالية البالغة 600 ميغاواط، في محافظة صلاح الدين في جمهورية العراق.

وستقوم شركة «سيمنس» بموجب بنود العقد الذي تم توقيعه مع وزارة الكهرباء العراقية، بتزويد وتسليم قطع الغيار لأربعة توربينات تعمل بالغاز من طراز 2000E-SGT5 في المحطة، إلى جانب القيام بعمليات التحديث الضرورية، ومراقبة أداء المحطة وتشخيص الأعطال عن بعد وتنفيذ أعمال الخدمات الميدانية لفترة أولية مدتها أربع سنوات.

ومن ضمن عمليات التحديث التي ستجريها شركة «سيمنس» على التوربينات الغازية، تركيب أحدث ريش المراوح المتحركة والثابتة ثلاثية الأبعاد من طراز Si3D والتي تقوم الشركة بتصنيعها.

خبراء: النفط الصخري لا يشكل تحدياً على المدى القريب

بالرغم من التقديرات الحديثة الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية التي ترجح إمكانية حصول الولايات المتحدة على المركز الأول عالمياً في إنتاج الطاقة عام 2015، إلا أن السؤال يبقى مطروحاً في إمكانية اكتفاء أمريكا ذاتياً من الطاقة بفضل ثورة النفط الصخري، وما إذا كانت هذه الزيادة الناتجة عن تطور التكنولوجيا الحديثة في الحفر قد تؤدي إلى تغيير معادلة الطاقة العالمية، والتي يمكن أن تتغير موازينها بين قسمي الكرة الأرضية.

محللون في «سيتي جروب» كتبوا في تقرير مؤخراً أن «أوبك ستجد نفسها أمام تحديات للبقاء حتى خلال العقد القادم، وأشاروا إلى أن ثورة النفط الصخري قد تعزز وتعمق دور الولايات المتحدة كقوة دولية عظيمة».

فالزيادة الكبيرة في استخراج الصخر الزيتي في الولايات المتحدة دفعها إلى أعلى إنتاج للطاقة منذ عقدين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض استيرادها من دول «اوبك» بـ37 في المئة مقارنة مع عام 2008، كما ساهم من تخفيف عجزها التجاري.

الحديث عن النفط الصخري في ارتفاع

ن جهته، قال بوب مكنالي، مدير مجموعة رابيدان ومستشار سابق لشؤون الطاقة في البيت الأبيض إن الإنتاج الأميركي رغم إيجابيته وكميته، لا يغير ميزان الطاقة الدولي.

وأضاف: «هناك ميل لدى الكثيرين في الولايات المتحدة للنظر إلى الزيادة في إنتاج النفط على انه سيغير من المعادلة الدولية للطاقة بزيادة البترول المتوفر وإجبار أوبيك على قبول سعر أقل عبر إنتاج أقل، ولكن من ناحية أخرى، وفي نظر دول في اوبيك مثل السعودية فهي تنظر إلى الأمر بطريقة اكثر ارتياحا وذلك على الأغلب هو الصحيح».

يقول مكنالي إن مما لا شك فيه أن الزيادة في استخراج النفط وفر الكثير من الوظائف للأميركيين، الأمر الذي انعكس بشكل جيد على المستهلكين والتجارة بشكل عام.

وجاءت زيادة الانتاج في وقت مهم للاقتصاد العالمي والامريكي، وساعدت في تثبيت الاسعار رغم التذبذب في الكثير من مراكز الاستخراج الاخرى عالميا، ما دفع أوبيك للترحيب بهذه الزيادة.

وأضاف «منظمة اوبك لا تريد إعادة مسلسل الركود الاقتصادي الذي حدث عام 2008 فهم لا يريدون ارتفاع في السعر بشكل مفاجئ، بل يريدون أسعارا تتراوح بين 80 إلى 120 دولارا للبرميل الواحد، لذا فهم سعيدون لما حصل من زيادة في الانتاج الامريكي، لأنه ساعد في عدم حصول ركود آخر».

الزيادة في الانتاج الامريكي أعطت ايضا الثقة للدول التي تستورد النفط من إيران بأن تقلل من استيرادها للنفط الايراني كجزء من العقوبات ضد برنامج النظام النووي بدون أن تضع الضغط على اسعار النفط العالمية.

يقول كيث كرين، مدير برنامج الطاقة في مؤسسة «راند» ومستشار سابق لدى سلطة التحالف المؤقتة في العراق، إن التغيير الاكبر في الولايات المتحدة، والذي يتم تجاهله احيانا، هو الانخفاض في استهلاك البترول بمعدل ثلاث ملايين برميل في اليوم، الامر الذي يضاهي مليوني برميل اضافيين من الانتاج المحلي وهذا يعود للسيارات التي تستهلك كمية اقل من البترول.

وأضاف كرين، «إن التحدي الأكبر لأوبك لن يأتي من الولايات المتحدة او من التكنولوجيا الجديدة، بل سياتي من زيادة الانتاج في العراق وايران، في حين وجود حل سياسي للأزمة في ايران». من جهة أخرى، قال سام اوري، مدير مؤسسة تامين مستقبل الطاقة في اميركا «إن هناك عدة عوامل يجب ان تجتمع قبل ان تشعر اوبيك بالتحدي، وتتمثل في استقرار كل من ليبيا والسودان وزيادة الانتاج، فيما سيقل النمو في بلاد مثل الصين، في تلك الحالة تبدو الصورة اكثر احراجا لأوبيك. ولكن على الاغلب هذه العناصر لن تجتمع على المدى القريب او المتوسط».

وتعد عملية استخراج النفط عن طريق التفتيت الصخري مثيرة للجدل من الناحية البيئية، فالصخر الزيتي الذي يحمل البترول على عمق ميلين تحت الأرض، يتم الوصول اليه عبر الحفر عموديا من خلال طبقات المياه الجوفية ومن ثم أفقيا، ثم يستخدم مزيج من الكيماويات والأملاح والماء لدفع البترول إلى السطح بعد سلسلة من الانفجارات الصغيرة التي تفتت الصخر الزيتي.

ويخشى كثيرون أن تؤدي العملية إلى تلويث المياه الجوفية والتربة، بالإضافة الى إشكالية التخلص من آلاف الغالونات من المياه الملوثة والكيماويات الناتجة عن الحفر.